مبادرة طلبة كلية الحقوق بعنوان " بين النظرية والتطبيق"

قامت كلية الحقوق و بمساعدة عمادة شؤون الطبة بتبني مبادرة طلابية بعنوان "بين النظرية و التطبيق" و ذلك بهدف الجمع ما بين النظرية و التطبيق و ذلك من خلال عدة انشطة اولاها زيارة المحاكم و دوائر النيابة العامة و دوائر التنفيذ و ذلك لمشاهدة النظريات التي يشرحها اساتذتنا في كلية الحقوق و مدى تطبيقها في المحاكم و كذلك مشاهدة كيفية تطبيق الاجرائات المدنية و الجزائية التي نتعلمها في كلية الحقوق على الدعاوى المدنية و الجزائية في المحاكم.

و للتعرف ايضا على مبدأ سيادة القانون فالقانون علم من العلوم الاجتماعية، موضوعه الإنسان وسلوكه مع نظائره، أعماله وردود أفعاله، وهذا موضوع ضخم، متغير المضمون، غير معروف على وجه التحديد ويصعب عرضه بدقه ينظمها كل فرد وفق رغبته ومشيئته، والا صدقت وتحققت مقولة الفيلسوف بسوت " حيث يملك الكل فعل ما يشاءون لا يملك أحد فعل ما يشاء، وحيث لاسيد فالكل سيد، وحيث الكل سيد فالكل عبيد".

لذا كان لابد للمجتمع من نظام يحكم العلاقات بين الناس ويفرض الأمان في المجتمع، وللقانون مباحث كثيرة بإعتباره علماً و في سبيل تفعيل هذه المبادرة قامت كلية الحقوق بدعم نشاط طلابي تحت هذه المبادرة يتمثل بزيارة ميدانية الى محكمة بداية عمان و ذلك لتوجيه الدراسة النظرية وربطها بالواقع التطبيقي والميداني للنصوص القانونية وتفعيلها من خلال تزويد الطلبة بالمعلومات الضرورية الواجب اتباعها منذ بداية تسجيل الدعوى المدنية والجزائية حتى صدور الحكم القضائي بها، وذلك من خلال التطبيق العملي لكافة الاجراءات الواجب اتباعها امام الاجهزة القضائية المتخصصة، ايضاً لتعريفهم على نماذج من اللوائح والطلبات والدفوع التي يمكن أن تثار في معرض نظر الدعاوى المدنية والجزائية.

حيث تم التنسيق مع المعنيين لتحديد الزمان و جدول النشاط مسبقا ، و انطلقت الفعالية من حرم كلية الحقوق في تمام الساعة التاسعة صباحا يوم الاثنين الموافق ٢٠١٧/١١/٢٧ ، و تم الوصول الى المحكمة في الساعة التاسعة و النصف ، و استقبالنا من قبل مدير المحكمة السيد عيد وريكات و رئيس الديوان محمود العطار . و تم خلال الزيارة اطلاع الطلاب على اهم مرافق المحكمة ، منها قاعات المحاكمة في محكمة الصلح و محكمة الجنايات الصغرى و الاحداث، و قلم صلح الدعاوى الجزائية و قلم صلح الحقوق و دائرة كاتب العدل و قام المعنيين بالتعريف بأهم اعمال هذه المرافق.

و في نهاية الزيارة قام عطوفة القاضي سعد اللوزي، رئيس محكمة بداية عمان و عطوفة القاضي عبدالله ابو الغنم، رئيس الادعاء العام بتقديم عرض محاضرة تتعلق بأهم الجهود الاصلاحية للاجراءات القضائية المتعلقة بالتعديلات التي جرت على القوانين المتعلقة بالاجراءات القضائية و التي كانت تمثل تجسيدا لتوصيات اللجنة الملكية لتطوير القضاء و فتح باب الاسئلة للطلبة و تمت مناقشة عدة مواضيع تتعلق باحداث الزيارة خلال رحلة العودة. و عبر المشاركون من الطلبة عن مدى امتنانهم لمثل هذه الزيارة ، متمنيين من عمادة كلية الحقوق ان يكون مثل هذا النشاط بداية لعدة نشاطات قد تثمر معرفتهم بالاجراءات المتبعة على ارض الواقع.

كما قام مجموعة من الطلبة بتقديم تقرير عن هذه الزيارة ، منهم الطالبة حنان حماد و التي قدمت تقريرا ابدت به عن امتنانها لهذه الزيارة و عن الفائدة المكتسبه منها و كان على القوام التالي :

"عل ما يلهمنا الصبر على صعوبة هذا التخصص هو مدى سعة من يتعامل به من اساتذة وقضاة وزملاء المهنة، ولعل ما نراه دوما في الواقع خير دليل على ذلك، لقد كانت زيارتي لمحكمة بداية عمان في قصر العدل اول زيارة لي خلال مسيرتي الدراسية لإحدى محاكم عمان والذي يتجلى فيها ويتبين لنا من خلالها ماهية ما ندرسه في كلية العظماء . لقد اتحدنا متوجهين برفقة استاذنا الدكتور الرائع توفيق المجالي والذي نشكر جهوده التي أتاحت لنا تلك الفرصة لنمارس الواقع العملي ولو قليلا ، رغم ان ما شاهدناه قد نعتبره بصفتنا طلاب كلية القانون قد يختلف بعض الشيء عن الذي نتعلمه ، حيث اننا قليلا ما نمارس الاجراء الذي مارسناه بالمحكمة وما علينا الا ان نتعلم بشكل موضوعي وليس اجرائي. ولكن هذه الفرصه التي اتيحت لنا، فسحت المجال امامنا كي نتعلم ما تعلمناه ونتلقن معلومات قد تكون فاتتنا خلال الدراسة ومنها ماهية الكاتب العدل واختصاصاته والكثير من ذلك القبيل ، وما تعلمناه أيضا من اختصاصات محكمة الصلح والبداية في القضايا الحقوقية وكيف يتم الاجراء والمرافعة وكيفية اصدار الحكم. عدا عن ذلك والذي كان الجزء المشوق في هذه الرحلة وهي الحضور في قاعة الاحداث وحضور جلسة من جلسات احدى القضايا المطروحة على تلك المحكمة وما شاهدناه من مرافعة امام القاضي الجليل حول تلك القضية، وكيف تم احضار الشاهد، كل ذلك كان مثيرا للجدل والنقاش حول ماهية تلك الاجراءات وكيف تتم وكيف تنتهي. و بالاخر نشكر سعادة رئيس المحكمة الرائع الاستاذ الدكتور سعد اللوزي وما القاه من كلام اصغينا له بكل احترام وعن الفائدة التي جنيناها من كلمته العظيمة والتي تتمحور حول تشكيل المحاكم واختصاصاتها والكثير من ذلك وما تحدث عنه المدعي العام الدكتور عبد الله بيك كان كفيلا أن يجعلنا صاغيين لما بموضوعه من تشويق "

كما قامت الطالبة رؤى نقرش بتقديم تقرير نظرا لما استفادته من زيارة المكمة و من نقاشها الذي دار في نهاية الزيارة مع عطوفة رئيس المحكمة و كان كالتالي :

" قامت كلية الحقوق في الجامعة الاردنية بعمل زيارة ميدانية الى محكمة بداية عمان/قصر العدل، الكائنة في العبدلي وذلك انطلاقآ من مبدأ "بين النظرية والتطبيق" من أجل تمكين الطلبة في كلية الحقوق من الاطلاع على كافة الاجراءات المتبعة داخل المحكمة كي يتنوروا ويكونوا على قدر كاف من العلم عما يدرسونه نظريآ في الجامعة مما يتيح لهم الفرصة للربط بين النظري والتطبيق الفعلي بالتالي تترسخ في أذهانهم وتزيد من حماسهم وتشجعهم على الانتقال الى هذه المرحلة من رحلة الدراسة في كلية الحقوق.

وقد اشرف على هذه الزيارة الفريدة من نوعها والتي نادرآ ما تتاح لطلبة كلية الحقوق لولا جهود بذلت اقصى ما في وسعها من تنظيم وتنسيق كي تكون على اكمل وأفضل وجه الدكتور الفاضل توفيق المجالي والطلبة : معتصم الغزو ، اسوار الحوامدة ، عمر الطراونة الذين نقدم لهم جزيل الشكر والامتنان على هذه الفرصة الرائعة التي علمتنا الكثير كما وحفزتنا كي نصبح نخبة متميزة ومعطاءة من قضاة ومحامي المستقبل.

في البداية تم استقبالنا والترحيب بنا من موظفون في المحكمة ثم أدخلنا إلى قاعات يقام بها المحكامات بحضور القضاة والمحامين المشرفين على الدعاوى المنظورة امام المحكمة للاطلاع على سير الاجراءات وطريقتها .

ويليها النزول إلى دائرة التسجيل التي تتولى تسجيل القضايا من حوادث سير وجرائم سب وذم وتحقير ، وقد تم اخبارنا انه يتم تسجيل الى ما يقارب مئتان وخمسون حالة يوميآ اي ما يقارب السبعة آلاف شهريآ.

ثم اتجهنا الى كاتب العدل وتم ايضاح وشرح وظيفته التي تكون متسلطة على توقيع الوكالات المتعددة والمختلفة كي تكون لها الصفة القانونية الملزمة . يليها تم التوجه الى قسم الاحداث ممن هم تحت الثامنة عشرة من العمر وتم السماح لنا بحضور جلسة احدى الاحداث برفقة والده والاطلاع على سير اجراءات الدعوى وكيفية ممارسة القاضي لدوره المتمثل بالسؤال والاستجواب وتدوين افادة المتقاضين. فيما بعد حظينا بشرف مقابلة رئيس محكمة بداية عمان عطوفة سعد اللوزي و رئيس الادعاء العام عطوفة عبدالله ابو الغنم اللذان تحدثا عن دور كل منهما وعن القضاء بشكل عام، حيث ابتدأ عطوفة رئيس المحكمة صاحب البلاغة والخطابة المذهلة والشيقة والتي لا نظير لها بالتحدث عن دور القضاء المتميز والمحاكم القائمة في الاردن ، حيث اوضح عطوفته درجات المحاكم مبيناً اعلاها وادناها، مبتدئة بمحكمة التمييز الموقرة ثم تدنو منها المحكمة الادارية العليا ثم محكمة بداية عمان وبين دور محكمة بداية عمان البارزة في الاردن وأوضح انها من أهم محاكم الدولة وأكثرها استقبالاً للدعاوى ومكونة مما يقارب مئة وستة عشر قاضياً، واوضح انه قد جرت احصاءات بينت ان الدعاوى التي كانت تنظر يومياً قد تصل إلى ثلاثون الفاً كما بين انواع المحاكم الاخرى وتوزيعها في مختلف محافظات المملكة لأن القضاء قد وجد من أجل تسيير الدفاع عن حقوق المواطن لا من أجل ارهاقه في سبيل الحصول على هذه الحقوق لذا تم توفير كافة السبل المؤدية لتحقيق هذا الهدف السامي والنبيل.

وتطرق عطوفته إلى شروط القبول في المعهد القضائي وقام بتوضيح اهم هذه الشروط الا وهي الكفاءة العلمية التي تحدد ان الشخص كفؤ كي يشغل هذا المنصب ام لا، وسئل اذا ما كانت الكفاءة العلمية وحدها التي تؤخذ بعين الاعتبار ام لا ، وأجاب أن هناك اعتبارات اخرى بالطبع لا غنى عنها الا وهي الأخذ بعين الاعتبار سلوك المتقدم للمعهد القضائي وحسن سيرته والتركيز على الناحية العملية والتطبيقية.

ثم بدأ عطوفة رئيس الادعاء العام بالتوضيح عن دور المدعي العام في اجراءات الدعوى وبين ان دوره يمر بعدة مراحل ؛ اولية وثانوية ونهائية فالمدعي العام يقوم في الجرائم الجزائية عن دور المجتمع في الحق العام ويكون دوره التحقيق واتخاذ كافة التدابير اللازمة للوصول إلى الحقيقة و في النهاية قام طلبة كلية الحقوق في توجيه عدداً من الاسئلة إلى عطوفة رئيس المحكمة وعطوفة رئيس الادعاء العام وتم الاجابة عليها بشكل مفصل وموضح اختتمها عطوفة رئيس محكمة بداية عمان سعد اللوزي بقوله أننا نسعى إلى" عدالة ناجزة تصالحية "فجوهر العدالة هو حصول كل انسان على حقه مما يحقق التوازن والاستقرار في المجتمع ويساهم في تقدمه وازدهاره والنهوض به، لأن دور السلطة القضائية لا مجال للشك في مدى أهميته واعتباره ركن الأساس الذي يبنى عليه وبزواله انهيار الدولة.

فدولة بلا قانون وقضاء عادل يسعى إلى اعطاء كل ذي حق حقه لا حاجة لوجودها آملين أن يكون جيل المستقبل مستنيراً واثق الخطى محدد الأهداف ساعي نحو تحقيق العدالة وصونها من كل ما قد يمسها ويلوث مفهومها وفحواها العريق والأصيل"

كما قام الطالب محمد بصعر و الذي اتى من اليمن الشقيقة للدراسة في الجامعة الاردنية بتقديم شكره و امتنانه لعمادة كلية الحقوق معبرا عن مدى حبه لبلدنا الاردن و قدم تقريره على النحو التالي :

" تحت عنوان "بين النظرية والتطبيق" أقامت كلية الحقوق بالجامعة الأردنية برعاية عمادة الكلية ممثلة بعميدها الدكتور :- فيّاض القضاه ، يوم الاثنين الموافق ٢٠١٧/١١/٢٧ زيارة تعليمية إلى محكمة بداية عمّان، والتي تأتي ضمن النشاطات التي تقيمها الكلية لصقل مهارات الطلاب وتطويرهم في المجال العملي التطبيقي.

وفي بداية الزيارة طاف المشاركون في الزيارة حول الدوائر والأقسام والادارية في المحكمة وتعرفوا عن كثب عن الإجراءات القانونية للتقاضي مبتدءً من رفع القضية وتسجيلها منتهيةً بإجراءات التقاضي داخل قاعات المحكمة.

من جانب آخر أطلع الطلاب المشاركون على سير عمل قلم المحكمة وإجراءت الظابطة العدلية بالمحكمة وقد توزع وفد الكلية المشارك في الزيارة إلى مجموعات تم توزيعهم على غرف التقاضي بالمحكمة ليتمكنوا من الاطلاع وعن قرب حول كيفية الامتثال بين يدي العدالة ومشاهدة الطريقة القانونية للقاضي تجاة القضايا المعروضة وكيفية الفصل بينها ومن الجدير بالذكر حضور الطلاب المشاركين لجلسات المحاكمة في قاعدة محاكمة الاحداث، حيث استمعوا إلى تفاصيل القضية المعروضة، ملاحظين دور المحامي في الدفاع ومدى تعامل القاضي مع القضية.

واختتمت الزيارة بعقد محاضرة وورشة نقاشية في قاعة المؤتمرات بالمحكمة حول (محاور العدالة المدنية والجزائية) والتي ألقاها عطوفة الدكتور سعد اللوزي رئيس محكمة بداية عمان ويشاركه فيها عطوفة الدكتور عبدالله أبو الغنم رئيس الادعاء العام بالمحكمة، وقد تم استعراض أبرز محاور العدالة المدنية والجزائية متناولين أهم الأسس والركائز التي تهدف نحو سيادة القانون.

من جانبه استعرض الدكتور عبدالله أبو الغنم رئيس الادعاء العام بالمحكمة دور النيابة العامة والمدعي العام في تحريك الدعاوي ومراقبتها والمطالبة بتنفيذ القانون، مشيراً إلى الدور التي تقوم به النيابة العامة في تثبيت دعائم الأمن والاستقرار في المجتمع ، بدوره تطرق الدكتور توفيق المجالي عضو هيئة التدريس بكلية الحقوق وأستاذ القانون التجاري إلى دور التعديلات التشريعية الجديدة في نصوص القانون، مشيراً على سبيل المثال الدور التي تظلع به (الغرفةالاقتصادية) ضمن التعديل الجديد لنصوص القانون. وفي ختام المحاضرة تم طرح باب الأسئلة والنقاش بين الطلاب ورئيس المحكمة.

في نهاية الزيارة، أعرب الطلاب المشاركون عن عظيم شكرهم وامتنانهم لأعضاء المحكمة ممثلة برئيسها والطاقم الإداري والقضائي فيها على كرم الضيافة والاستقبال شاكرين جهدهم في تذليل الصعاب أثناء الزيارة. من جهة أخرى، توجة وفد الكلية المشارك في الزيارة برئاسة أعضاء اللجنة المنسقة للزيارة بجزيل الشكر لإدارة الكلية ممثلة بالعميد على حرصهم الحثيث لمثل هذه الأنشطة والزيارات الثرية والمفيدة للطالب من الناحية العلمية و العملية "

و احدى اهم الاسئلة التي طرحت سؤال الطالبة المشرفة على الزيارة اسوار الحوامدة الذي كان عن دور الغرفة الاقتصادية و التعديلات التي جرت عليها و الذي اوضح رئيس المحكمة ان دورها هو الفصل في الدعاوى المتعلقة بعقود الانشاءات والمقاولات الانشائية التي تزيد قيمة المطالبة في كل منها على مئة ألف دينار، والدعاوى المتعلقة بالأعمال المصرفية التي تزيد قيمة المطالبة في كل منها على مئة ألف دينار وبما فيها الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والكفالات المصرفية.

وتنظر هذه الغرفة في الدعاوى المستندة الى قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين والدعاوى المتعلقة بالإفلاس والتصفية والدعاوى المتعلقة بالخلافات فيما بين الشركاء والمساهمين في الشركات المسلجة وفق أحكام قانون الشركات ساري المفعول بما في ذلك أي خلافات متعلقة بعقود تأسيس تلك الشركات وأنظمتها الداخلية وشؤون ادارتها ودمجها وبيعها.

كما تنظر في الدعاوى المتعلقة بالأوراق المالية المستندة إلى قانون الأوراق المالية والسوق المالي، والدعاوى الناشئة عن العقود التي تكون الحكومة أو إحدى المؤسسات الرسمية أو العامة طرفاً فيها واتفق أطرافها على إحالة المنازعات بشأنها إليها كما يقع ضمن اختصاصها الدعاوى المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين التي تزيد قيمتها على عشرة ألاف دينار، والدعاوى الناشئة عن العقود التجارية التي اتفق أطرافها على إحالة المنازعات بشأنها إليها .

والى هنا نلخص إلى أن الحق في هذه الحياة هو الحق الأول للإنسان إذ به تبدأ سائر الحقوق وعند وجوده تطبق بقية الحدود وعند انتهائه تنعدم الحقوق فالحق في الحياة يبقى الركيزة الأساسية لمجتمع يطمح إلى الافضل والى الاجتهاد في سبيل التعلم والمعرفة و نيابة عن زملائي أوجه جزيل الشكر لعميد كلية الحقوق و لنائب العميد الدكتور خلدون قطيشات وللدكتور المشرف توفيق المجالي لجهودهم المبذولة في سبيل تحقيق نجاح هذه الزيارة ، و لعمادة شؤون الطلبة الذين قدمو أقسى المساعدة، و للطلبة اسوار الحوامدة و عمر الطراونة و معتصم الغزو المشرفين على هذه الزيارة ، و اتمنى من الله ان يكون هذا النشاط بداية لأفق جديد من النشاطات التعليمية .

اعداد الطلبة : معتصم الغزو و اسوار الحوامدة

وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل